Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

27 Mai 2009

27 ماي 2009

Aujourd'hui Le Maroc

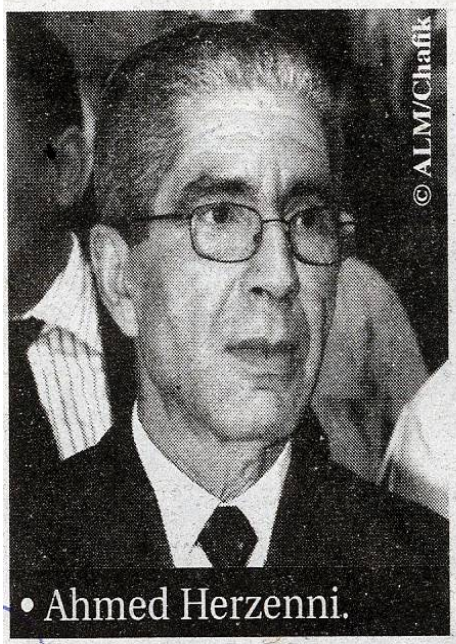

• Ahmed Herzenni.

Khénifra : Élaboration d'une note succincte des projets

La coordination locale du programme de réparation communautaire a récemment organisé une journée d'information sur l'élaboration de la note succincte des projets dans le cadre du deuxième appel à propositions. Ce programme s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des recommandations de l'IER.

Revue de Presse du Conseil consu

القدس العربي
AL-QUDS AL-ARABI
25/05/09

السلطات المغربية و«السلفيون»: احكام قضائية مشددة من هنا واستعداد للحوار من هناك

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

تأكيد الاحكام ضد شيوخ جماعة السلفية الجهادية في المغرب لا يلغي امكانية الوصول الى مخرج متوافق عليه بين السلطات وهذه الجماعة المتهمة باعداد انتحاريين لشن هجمات ارهابية خلال السنوات الماضية.

واعقبت قرار تأكيد الغرفة الجنائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء الحكم الصادر ضد حسن الكتاني وعبد الوهاب رفيقي، تصريحات لوزير الداخلية المغربية شكيب بن موسى حول سبل الافراج عن هؤلاء الشيوخ واتباعهم في ظل دعوات ناشطين سياسيين وحقوقيين لضرورة الحوار لتخفيف الاحتقان الذي تعيشه البلاد بعد تواصل الاعلان عن تفكيك شبكات وخلايا تعد لهجمات انتحارية ضد اهداف ومصالح مغربية واجنبية.

وأكدت الغرفة الجنائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، مساء يوم الجمعة، الحكم الصادر في حق حسن الكتاني بـ20 سنة حبسا نافذة، فيما قضت بتخفيض الحكم الصادر في حق عبد الوهاب رفيقي الملقب بـ«أبو حفص» إلى 25 سنة سجنا نافذا، بعدما كان قد حكم عليه ابتدائيا بـ30 سنة سجنا نافذا.

وواصلت المحكمة، خلال الجلسة، الاستماع إلى دفاع المتهمين المتابعين في اطار قانون مكافحة الارهاب، واللذين جددا نفيهما التهم التي يتابعان من أجلها.

وتحمل السلطات تيار السلفية الجهادية مسؤولية هجمات انتحارية استهدفت خمس مراكز خدمية (فندقا ومطعما ونادين ومقبرة لليهود) في الدار البيضاء يوم 16 ايار/مايو 2003 اسفرت عن 45 قتيلا بينهم 13 من منفذي الهجمات وعشرات الجرحى.

ولم تحدد السلطات، رغم مرور 6 سنوات، الجهات التي خططت وأعدت للهجمات بعد ضياع الخيط الرابط بين المهاجمين وتلك الجهات والمتمثل بتاجر احذية من مدينة فاس الذي لقي حتفه اثناء التحقيق معه.

والقت السلطات المسؤولية على ما يسمى بتيار السلفية الجهادية واعتقلت الافا من الممكن ان يكونوا ناشطين بهذا التيار وقدمت اكثر من الفين منهم للمحاكم التي قررت ادانة حوالي الف منهم بينهم الكتاني ورفيقي اللذان يؤكدان نفيهما اية علاقة لهما او للسلفيين بهذه الهجمات ويعتبران محاكمتهما وادانتهما قرارا سياسيا.

وكان المجلس الأعلى قد أصدر في كانون الثاني/يناير 2007 قرارا يقضي بإعادة محاكمة حسن الكتاني وعبد الوهاب رفيقي من قبل استئنافية الدار البيضاء، التي أدانتهما في ايلول/سبتمبر 2003 بتهم «تكوين عصابة إجرامية، والمس بأمن الدولة الداخلي، وارتكاب أعمال الغرض منها التخريب والتقتيل مع سبق الإصرار والترصد، والمشاركة في أعمال عنف أدت إلى عجز مستديم» وقضت بعقوبة سجنية نافذة مدتها على التوالي 20 و30 سنة.

وفتح وزير الداخلية شكيب بن موسى، امام البرلمان يوم الاربعاء الماضي، باب الاستفادة من العفو الملكي أمام معتقلي السلفية الجهادية كإجراء إداري مشترطا للاستفادة من هذا العفو «ضرورة الاعتراف بأخطائهم ومراجعة أفكارهم»، وكشف ان الجهات المعنية هي الآن بصدد دراسة مجموعة من طلبات العفو الملكي التي تقدم بها بعض المعتقلين السلفيين إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

والمح بن موسى الى فرضية الحوار مع معتقلي التيار السلفي على غرار حوار اجري باليمن ومصر والسعودية «لكن إن فتح أي حوار يخضع لقواعد وشروط معينة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات بلادنا»، وهي الخصوصيات التي قال «إنها تميز المغرب وتجعل مجال المقارنة مع دول أخرى مستبعدا في هذا الباب، مضيفا أن «هناك هيئات علمية مؤهلة للحوار حول الشأن الديني ومخولة بمناقشة مثل هذه المواضيع».

وأبرز بنموسى أن ما شهده المغرب يتعلق بخلايا ومجموعات ارتكبت أعمالا منافية

Revue de Presse du Conseil

القدس العربي
AL-QUDS AL-ARABI
25/05/09

للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، على اثرها صدرت في حق أعضائها عقوبات سالبة للحرية، وهم الآن بصدد قضاء مددهم الحبسية.

وانتقد مصطفى الرميد رئيس الفريق البرلماني لحزب العدالة والتنمية الاصولي المعتدل وأحد محامي المعتقلين مقاربة بن موسى للحوار مع السلفيين وقال ان «العفو الملكي كقناة للخروج من هذه الوضعية ناقصة، ولا تستجيب أبدا لما تتطلبه المقاربة الشاملة لمحاربة الإرهاب.»

وأكد الرميد على ضرورة الحوار مع هؤلاء، على اعتبار أن هذا الحوار سيفضي إلى إعلان عدول أشخاص كانت لهم قناعات إرهابية عن هذا المنهج، وبالتالي يكونون قدوة لبعض الشباب الذين يمكن أن تكون لهم ميولات ونزعات إرهابية، لكي لا يقع الانزلاق نحو المحظور.

وتساءل الرميد: العفو عن من؟ وفي أي سياق وعلى أي أساس؟ مشيرا إلى أنه غير متفق على أن يكون هناك عفو دون أن يبنى على قاعدة الحوار، التي ستفضي حتما إلى تمييز المعتقلين على خلفية هذا الملف، ومعرفة حقيقة الفئات المعتقلة، ومن ثم الإعلان عن مواقف من قبلهم يستفيد منها آخرون، وقال ان مقاربة الحوار ستجنبنا بعض قرارات العفو التي يمكن أن يستفيد منها أشخاص لا يستحقون ذلك، وبالتالي يمكن أن تصدر عنهم بعض الممارسات التي يمكن أن تستغل ضد باقي المعتقلين الذين لم يستفيدوا من العفو، وسيستغلها البعض بالقول، بأن هؤلاء المعتقلين لا يستحقون العفو، وما إن يتم العفو عن فئة منهم حتى يعودوا للممارسات الإرهابية، ومن ثم نكون أمام مشكل قد يكون عصيا عن الحل في المستقبل.

واكد الرميد «إن الإرهاب ظاهرة خطيرة وجب التغلب عليها ومحاصرتها عبر اعتماد مقاربة شاملة يتداخل فيها ما هو سياسي وأمني ودبني وتصالحي»، خاصة وان «أحداث 16 ايار/مايو الإجرامية خلفت ضحايا نترحم على أرواحهم، وخلفت مجموعة من المعتقلين ليسوا من طينة واحدة من بينهم إرهابيون مصرون على مواقفهم وأشخاص أبرياء تنبغي محاورتهم وإعادة قراءة ملفاتهم وتمتيعهم بالعفو الملكي».

وتبنى المجلس الاستشاري لحقوق الانسان (مؤسسة حقوقية رسمية) في حزيران/يونيو الماضي اعتماد العفو الملكي بشروطه كآلية للتعاطي مع ملف السلفية الجهادية.

واقترح أحمد حرزني، رئيس المجلس، على منتدى الكرامة لحقوق الإنسان في لقاء عقد مع كاتبه العام خليل الإدريسي أن يحرر المعتقلون إفادات كتابية يتبرؤون فيها من الأعمال الإرهابية، ويوضحون موقفهم من التهم التي أدينوا من أجلها، إضافة إلى نبذهم تهم التكفير وبيان موقفهم من الملكية.

وقال الإدريسي، أن المنتدى تقدم بحوالي 90 طلبا، ليس من بينهم الكتاني ورفيقي، إلى جانب مراسلات أخرى وجهها المعتقلون مباشرة إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان «الا ان المجلس يخبرنا كلما سألناه عن المبادرة بأن الملفات قيد الدرس»، مشيرا إلى أن تصريح وزير الداخلية يبين أن مبادرة «حرزني» ما زالت قائمة وأنها قيد المعالجة وهذا يفتح باب الأمل أمام المعتقلين.

Revue de Presse du Conseil

المساء
ALMASSAE

إلى رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

أكد أملال عدي بن احساين، كاتب فرع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتاديغوست، أنه ظل رهن الاعتقال بالسجن المدني بالراشيدية رغم استفادته من العفو الملكي، تؤكد شكايته التي تتوفر «المساء» على نسخة منها، وتضيف الشكاية نفسها أن هذا العفو لم يوجه إلى إدارة المؤسسة المعنية، إلا بتاريخ 13/11/ 2008، وهو ما جعل المشتكي يعتبر الأمر «اعتقالا تعسفيا»، وطالب المشتكي بفتح تحقيق دقيق لكشف من كان سببا في اعتقاله، تؤكد الشكاية نفسها.

Revue de Presse